خبر صحفي

مؤشر مدراء المشتريات™ الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

امتداد تدهور القطاع الخاص غير المنتج للنفط إلى عام

القاهرة، 5 أكتوبر 2016: أشارت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر إلى استمرار الصعوبات في شهر سبتمبر مع تدهور الظروف التجارية للشهر الثاني عشر على التوالي. ومن أكبر هذه المشكلات كان تراجع الإنتاج - حيث تسارع معدل التراجع وكان ملحوظًا. وتدهورت معدلات طلبات العملاء سواءً في الداخل أو الخارج، وربطت التقارير بين ذلك وبين التدهور الاقتصادي العام وارتفاع نسبة التضخم. في الواقع، استمرت زيادة الأسعار في إعاقة القطاع ككل. وقد أدى ضعف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي وضريبة القيمة المضافة المفروضة حديثًا إلى زيادات أسرع في كلٍ من أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج. كما ساهم ذلك في نقص الأعمال الجديدة وحفز عددًا من الشركات على تقليل عدد موظفيها. هبط معدل التوظيف بوتيرة مماثلة للمستوى القياسي المسجل في شهر أغسطس.

تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمُعت من دراسة شهرية للظروف التجارية في القطاع الخاص المصري.

وفي إطار تعليقه على نتائج مؤشر PMI الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني، قال **جان بول بيجات، باحث اقتصادي أول في بنك الإمارات دبي الوطني**:

"يبدو بأن إدخال ضريبة القيمة المضافة قد لعبت دوراً في كبح معدلات الانتاج ورفع نسبة التضخم في سبتمبر. وفي الوقت الذي ستسهم فيه العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتوقعة خلال الربع الرابع من العام بتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، إلا أنها قد تحدث على المدى القريب مزيداً من التراجع في ظروف الأعمال في القطاع الخاص".

النتائج الأساسية

- تدهور الظروف التجارية بشكل ملحوظ في ظل زيادة سرعة تدهور الإنتاج والأعمال الجديدة
- لم يتغير معدل فقدان الوظائف كثيرًا عن المعدل القياسي المسجل في شهر أغسطس
- ارتفاع حدة ضغوط الأسعار بسبب ضعف العملة وضريبة القيمة المضافة

هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 47.0 نقطة في شهر أغسطس إلى 46.3 نقطة في شهر سبتمبر. تشير القراءة الأخيرة - التي يكتمل بها أيضًا عامٌ من التدهور - إلى تسارع الانكماش للشهر الثاني على التوالي. وجاء ذلك مناقضًا للصورة التي كانت موجودة في بداية الربع الثالث، حيث أظهر المؤشر علامات مؤقتة على التعافي حيث اقترب من المستوى المحايد 50.0 نقطة (48.9 نقطة).

وظل انخفاض الإنتاج عاملاً رئيسيًا وراء تدهور الظروف التجارية. وكان التراجع الأخير هو الأكثر حدة في خمسة أشهر. وأظهرت البيانات أن التدهور كان مرتبطًا ولو جزئيًا على الأقل بنقص الأعمال الجديدة. حيث هبطت الأعمال الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر مارس، وعلق أعضاء اللجنة على ارتفاع الأسعار بحدة وبالتالي تراجع طلبات العملاء. كما تراجعت أيضًا طلبات التصدير الجديدة، ولكن بمعدل أبطأ من شهر أغسطس.

استمرت الضغوط التضخمية في التأثير بقوة على شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر في شهر سبتمبر. وارتفعت تكاليف المشتريات بحدة في ظل ضعف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت الأسعار بوتيرة قياسية في تاريخ الدراسة. وعلقت الشركات المشاركة في الدراسة أيضًا على طرح ضريبة القيمة المضافة مؤخرًا باعتباره أحد أسباب ارتفاع أسعار المبيعات.

وبالإضافة إلى التأثير على الطلب، أثر ارتفاع الأسعار أيضًا على معدل التوظيف وعلى المشتريات في شهر سبتمبر. وقد كان معدل فقدان الوظائف كبيرًا مرة أخرى. وترك عدد من الموظفين وظائفهم بحثًا عن فرص عمل أفضل، لكن بعض التقارير أفادت أيضًا بإنهاء خدمة بعض الموظفين كإجراء لتخفيض التكلفة. وقلل تدهور أسعار المشتريات من حافز شراء مستلزمات الإنتاج، حيث هبطت مشترياتها بحدة. وفضلت الشركات استهلاك ما لديها من مخزون سلع مستلزمات الإنتاج لتلبية طلبات العملاء.

شهد تراكم الأعمال غير المنجزة زيادة للشهر الثاني عشر على التوالي. ومع ذلك فقد كان معدل التراكم طفيفًا. وأشارت الشركات التي شهدت زيادة إلى وجود صعوبات في استيراد المواد الخام وعجز في العمالة. ومع وجود عجز في السيولة النقدية وتوريد الخامات، كما شهد متوسط مواعيد التسليم زيادة ملحوظة في المدة الزمنية.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 3 نوفمبر 2016 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) / 04:15 (بالتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: 6094113 9714+ / متحرك: 971506538937+
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

هبة موسى
أصداء بيرسون- مارستيلر للعلاقات العامة،
دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،
هاتف: 97144507600+، فاكس: 97144358040+
البريد الإلكتروني: hiba.moussa@bm.com

جان بول بيجات
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: 971 42307807+
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: 2234-260-207-44+
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

فيليب ليك
خبير اقتصادي
Markit
هاتف: 461014-1491-44+
بريد إلكتروني: philip.leake@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسئولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة .اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دوريًا.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2016 بلغ مجموع أصول المجموعة425.8 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 116 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم أكثر من 220 فرعاً إضافة إلى ما يزيد على 955 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والانماء في دولة الامارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © 2016 IHS Markit Ltd. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markitأي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markitعلامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.